الحاء خلاف الاولى وليس بمكروه والصحيح الذى عليه الاكثرون انه مكروه كراهة تنزيه
لانه شعار اهل البدع وقد نهينا عن شعارهم والمكروه هو ما ورد فيه نهى مقصود
قال اصحابنا والحكمة فى ذلك ان الصلاة صارت مخصوصة فى لسان السلف
بالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم كان قولنا عز وجل مخصوص بالله سبحانه
وتعالى وكما لا يقال محمد عز وجل وان كان معناه صحيحا واتفقوا على جواز جعل غير الانبياء تبعا لهم فى
عليه وسلم وان كان معناه صحيحا واتفقوا على جواز جعل غير الانبياء تبعا لهم فى
الصلاة الى كما امرنا عليه فى النظم فيقال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد واصحابه
وازواجه وذريته وأتباعه للاحاديث الصحيحة فى ذلك وقد امرنا به فى التشهد
ولم يزل السلف عليه خارج الصلاة ايضا واما السلام فقال الشيخ ابو محمد الجوينى
من اصحابنا هو فى معنى الصلاة فلا يستعمل فى الغائب ولا فى خطاب به غير الانبياء فلا
يقال سلام عليك او عليكم او السلام عليك او عليكم وهذا اجماع
فيقال سلام عليك او عليكم او السلام عليك او عليكم وهذا اجماع **استطراد** ليست
الرضية خاصة بالصحابة والراجح بخلافه كما قاله بعض العلماء لقول النووى انه
ليس كما قال ولا وافق عليه بل يستعمل كل منهما فى كل كما عليه الجمهور **فان قلت** فاحكم
بانه لم تثبت نبوته والمتعارف استعمال هذا بلفظ الصلاة او بلفظ الرضية كما فى
سيدنا ولمعان والامكان الجمهور على عدم نبوتهما **قلت** قال بعض العلماء كلاما
يفهم منه انه يتعين بلفظ الصلاة قال لانه ارتفع عن حالة يقال فيه رضى
الله عنه خصوصا وفى الزمان العرف سار فرفعت شأن سيدنا ولمعان قال النووى
والذى اراه ان هذا الامر به وان الاولى رضى الله عنه او عنهما مطلقا
لان هذا رتبة غير الانبياء ولم تثبت كونها نبيت وقد جعل امام الحرمين اجماع
العلماء على ان من لم تثبت نبوته كذلك فيقال الداعى عليه السلام او نحو
فالظاهر انه لا اثبت به انتفى وقال القاضى عياض الذى ذهب اليه المحققون
وأميل اليه ما قاله مالك وسفيان واختاره غير واحد من الفقهاء والمتكلمين انه يجب
تخصيص النبى صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء بالصلاة والتسليم كما يخص الله
سبحانه عند ذكره بالتقديس والتنزيه وتذكرت سواء بالغفران والرضى
كما قال الله تعالى رضى الله عنهم ورضوا عنه يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين
سبقونا بالايمان وايضا فوالسر لم يكن سوقا فى الصدر الاول كما قال ابو عمر
وانما احدثه الرافضة والمشبهة فى بعض الائمة فشركوهم عند الذكر لهم فى
الصلاة وسموهم بالنبى صلى الله عليه وسلم واضافات التشبيه باهل البدع منهى عنها
فتجنب هذا هو المتعين وما استشكل وما استخنا اختار كلام النووى واقول اهل كل مذهب
ادرى بقواعد امامهم ونرجح اقواله كما لا يلتبس على موقف وتابعيه لفظ

الثانية

الحكم السلام والترضى

17

القاعدة عند مهما معنى فلا يجمع بينهما على ما فى حواشى شرح العقائد لبعض المحققين واتبع
شيخنا السيوطى بعضهم على جواز الجمع عسكا بظاهر عبارة وقعت فى الخادم وتأولها
ذلك المحقق بما ثبت مراجعته لمن اراد المزيد **بعده** ظرف مبنى على الضم
لافتقاره الى لفظ المضاف اليه لنية معناه دونه كما قاله الرضى والعامل فيه
اى الواو والنيابة عنها وما المقدرة على الارجح لنيابتها عن فعل الشرط واسمه
او الاصل مهما يكن من شئ بعد تقدم ذكره ت السببية والجملة والصلاة والسلام
عليه ذكر والكاف مبتدا والاسم لازمة له وبك شرطا والفا لازمة له فانابا
وثابت عنها اما ولو تقديرا لزمها الصوت الاسم والفا ولو حكما اقامة للازم مقام
الملزوم وانما لا تكره فى الجملة قاله السعد **فان قلت** هذا هو ظرف زمان **قلت** دفع
فى حاشية التوضيح لكن انما ظرف مكان وفى الصحاح انما ظرف زمان وبكلام خالد
وبرحمه تابعه بعد ظرف زمان كثير او مكان قليلا فتحمل فى الزمان على ما زيد
بعد عمرو وفى المكان دار زيد بعد دار عمرو وهى هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ
وللمكان باعتبار الرفع انتم **فان قلت** ما السبب الحامل على العدول عن التركيب
الاصلى **قلت** قصد الاختصار والايجاز **فان قلت** فما حذف مراعاة لشرط
فى الكلام **قلت** قال الرضى قد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قولك لمعاذ وبك
تكرو تابك فطهر والرجل فاعجز هذا المذهب وفيه وبه ذلك فليرجوا وانما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا او ما قبلها منصوبا به او بمنصوبه او متعلق
وهو كلمة توفى بها عند الانتقال من اسلوب الى اخر يلائمه فى المعنى وسيجئ كلامها
اولا بالتبعية فى المعنى وسيجئ اقتضاء وسيجئ الاتيان بها ولو حكما كما هنا **وبعد** اتفاقا
صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتى بها فى خطبه ونحوها كما صح عنه بل رواه عنه
وثلاثون صحابيا وهل البتة ذكر بها داود فى فصل الخطاب الذى ادلته لانها
تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواعظ اوفق او كعب بن لؤى
او يعرب او سحبان وعليها فصل خطاب داود السنة على المدعى واليمين على
من انكر اقوال **فاقول** كما بانى فالقاضى فى جواب اما المقدمة فى الكلام كما مر بيانه
وقيل على نوع من وجوداتها فيه والنوع اسر ما لوف للوجوب حاصله ان بكر وجود
الشئ فى محارك الكلام يفيد منه فيما مر فى حال فقد مماثله فى حال
وجوده وكثيرا ما يعبر عن هذا المعنى بالغلط فيتوهم من لا خبرة له بكلامه
الخطأ وليس كما قد يتوهم وبتقدير القول بعدها سقط الاعراف بان سقوط
الجزاء دون شرطه العام بالحذف الذى ثبت حصل هنا وصلاة اولا فلا يصح تقييد وتوجيه
بالبعدية لما مثلا لان القول والاخبار والاعلام بثبوت ذلك الصوت غير محقق
الحصول حين البعدية فيصح تعلقه بها على ان بعضهم اجاب بعدية الرتبة

التخلى والاقتضاء

كحد ما رأيت اما بعد فاحل منه تكلم بها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)